قضايا الفساد الإدارى في مصر العثمانية

١٥١٧-١٧٩٨م

☜ إعـــداد

دكتور/ حامد عبد الحميد محمد مشهور

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب – جامعة أسيوط

أسباب الفساد الإدارى في مصر العثمانية ١٥١٧-١٧٩٨م

هناك مجموعة من العوامل والأسباب التى ساعدت على انتشار الفساد الإدارى في مصر العثمانية طوال أربعة قرون حكمت فيها الدولة العثمانية مصر وسوف نناقش هذه العوامل والأسباب فيما يلى:

اولاً: الأسباب السياسية

أصدرت الدولة العثمانية فرماناً سلطانياً بأن مدة ولاية الوالى من سنة إلى ثلاث سنوات وهى مدة قصيرة في الحكم لا تتيح للوالى مباشرة سلطاته ومتابعة شئون ولايته بقدر ما كان يسعى لجمع المال سواء بطريق مشروع أو غير مشروع، بينما لو كانت مدة حكمه طويلة فإن ذلك يؤدى إلى متابعة أحوال ولايته ويكون هو على دراية بكافة شئون الولاية ومن هنا ضعفت الرقابة الإدارية بناءاً على قصر مدة الحكم، مما شجع ذلك على ظهور صور مختلفة للفساد، وخلق فئة أو طائفة محظوظة من جراء هذا النظام.

من هنا كانت عملية تغيير الباشوات بطريقة سريعة يؤدى إلى عدم الاستقرار في الحكم وبالتالى لا يوجد استقرار سياسى مما يهيئ الأمر لوجود جو من الفساد الإدارى، وقد أشارت كثير من المصادر والوثائق العثمانية بأن أمر تعيين الباشوات في الولايات العربية وغيرها يأتى بدفع الرشاوى والهبات إلى الصدر الأعظم وإدارة الدولة العثمانية في إستانبول، وبالتالى ينعكس ذلك على الأوضاع في مصر سواء سياسية أو غيرها وتشير محكمة طولون " أن سلطة العسكر ومقدمى الدرك يقومون بالقبض على الأفراد الماريين في الشوارع والطرقات دون وجه حق والغرض من ذلك هو

حصولهم على الأموال نظير إطلاق سراحهم وفي سبيل تحقيق هذا الأمر يقومون بدفع جزء من هذا المال للوالى حتى يتركهم ليتصرفوا كيفما يشاءوا وعلى سبيل المثال قام المدعو عبد الدايم مقدم الدرك في منطقة القلعة بالقبض على السيد محمد بن أحمد بن عمر العلاف ودون وجه حق لكي يتحصل منه على بعض الأموال" (١)

كما تشر وثائق محكمة الباب العالى أيضاً بتكرار هذه الحوادث السيئة من جانب رجال الإدارة في مصر العثمانية، حيث نرى في الوثيقة " أن مجموعة من طائفة " المدابغية" صناعى الجلود قد تعرضوا لمضايقات رجال الدرك والدودار في منطقة مصر القديمة وحى القلعة حتى يجبرهم على دفع أتاوات وغرامات دون سبب وجيه وهو الأمر الذى يربك النظام الإدارى ويساهم في تدميره " (٢) .

ثانيا : الأسباب الأقتصادية:

تلعب الدوافع الإقصادية دوراً خطيراً في بعض المجتمعات، خاصة وأن هذه الدوافع قد تؤدى إلى فساد كبير في الإدارة، ويترتب على هذا الفساد صعود فئات من المجتمع لتكون من الطبقة الغنية على حساب رجال الإدارة المتساهلين مع هذه الفئة واندثار فئات أخرى قد تكون صاحبة أعمال خيرية، وكل من يدفع أكثر ترتفع سلطته وتزداد قوته وقد شهدت مصر في خلال العصر العثماني مظاهر كثيرة من هذا الفساد.

وتشير محكمة الباب العالى بأن " شيخ طائفة " القباقبية" متساهل في شأن الطائفة ويأخذ الرشاوى من الناس نظير أخذ مصنوعاتهم وبيعها في الدواوين الحكومية وقد أبلغ عنه أهل طائفته ويقول شيخ الطائفة بأنه من " أهل الرشوة" وقد ذكر ذلك لما وصلت إليه أحوال البلاد من المعيشة الضيقة والصعبة في تلك الفترة " (٣).

ويمكن القول بأن معاناة كثير من صغار رجال الإدارة من نقص في الرواتب والامتيازات يدفعهم إلى مثل هذه الأعمال السيئة، وأن عدم قدرتهم على الوفاء بمطالبهم المعيشية يعد سبباً رئيسياً في فسادهم ومن هذا المنطلق فإن يد هؤلاء مضطرة إلى تقبل الرشاوى من الأهالي ليسدوا حاجاتهم الفردية ولكن الأمر لم يقف عند سد الحاجات إنما وصل بهم إلى شراء الأراضي والأبعاديات وأصبح معظم رجال الإدارة في مصر العثمانية من الأغنياء إما ملتزمين أو عسكر أو شيوخ طوائف أو غيرهم جميعاً اجتمعوا على ظلم مصر في تلك الفترة وإستنزاف أموالها وأراضيها ومحاصيلها وأصبح بعض المصريون عبيداً لديهم .

ثالثا الأسباب الأجتماعية:

تعد العوامل الاجتماعية سبباً له أهميته الخاصة في ظهور الفساد الإداري وانتشاره داخل المجتمع، وقد شهدت فترة الحكم العثماني مظاهر مختلفة لأوضاع المجتمع فهناك فئة من الأغنياء وهم الولاة وأصحاب الفرق العسكرية والتجار وهناك فئة من متوسطي الحال وهم رجال الدين والمتعلمون وأصحاب الوظائف وهناك فئة فقيرة وهم الفلاحين والعبيد

والعمال وأصحاب الحرف وهؤلاء يمثلون غالبيه المجتمع المصري في العصر العثماني .

فتشير الوثائق إلى أن الفئة الأولى تحولت من مهامها الرئيسية وهى حفظ الأمن والنظام وحماية البلاد من الأخطار الداخلية والخارجية إلى جمع المال وفرض الأتاوات والغرامات والتعسف في استخدام السلطة لدرجة أن شغلهم الشاغل أصبح فقط هو جمع هذه الأموال إما بطرق مشروعة أو غير مشروعة الأمر الذى دفع بالطبقات الأدنى إلى ممارسة أشياء لم تكن موجودة من قبل في المجتمع المصرى وهى دفع الرشاوى والبلص لرجال الإدارة حتى يتم تسهيل مصالحهم خاصة ما يتعلق بطوائف الحرف والصناعات وتشير محكمة قناطر السباع " بأن رجال الإدارة يجبرون أصحاب الطوائف على لعب "القمار" حتى يأخذوا أموالهم بهذه الطرق غير المشروعة مما يضطر معها هؤلاء إلى مد الأيدى. والسرقات وممارسة الفواحش من أجل الحصول على المال لسد حاجة رجال الإدارة" (٤).

وتشير محكمة الصالحية النجمية بأن استغلال النفوذ والسلطة وصل إلى درجة أن أصحاب الوظائف الهامة في الدواوين الحكومية يقومون بتعيين أقاربهم وذويهم معهم في تلك الوظائف دون مراعاة عامل الخبرة أو الكفائة وهذا أمر خطير يترتب عليه ظهور الفساد بكافة صوره(٥)

الأسباب القانونية:

يحدث الفساد الإدارى في معظم الأحيان نتيجة لأسباب إدارية وقانونية تتمثل في تسهيل رجال الإدارة في عدم تطبيق القوانين الرادعة التى

تمنع هذا الفساد، ويؤدى ذلك إلى إطلاق أيدى المفسدين لتنفيذ أغراضهم ومطامعهم في البلاد فعلى سبيل المثال هناك بعض رجال الإدارة يغضون الطرف عن عمليات سلب ونهب في الأسواق لما يقوم به هؤلاء التجار من إعطائهم الأموال اللازمة لتسهيل هذه العمليات غير الإنسانية، وكذلك يتجاوز بعض القضاة عن شكاوى يقدمها الأهالي من تسهيل رجال الإدارة لبعض العناصر الفاسدة ولم يتم اصدار الأحكام الرادعة فيها مما يزيد ذلك من تلك الممارسات غير المشروعة من جانب التجار الكبار ورجال الإدارة وأشارت محكمة الباب العالى " بأن تجار سوق الورق في مصر القديمة يحتكرون تجارة الورق والأقلام في هذا السوق ولا يعطون العامة أو التجار الصغار من هذه البضائع مما يدفع بهؤلاء النفر تقديم الشكاوى إلى القضاة وهم بدورهم يغضون الطرف عن تلك العمليات التى تؤدى إلى انتشار الفساد وتدمير المجتمع "(٦)

ومما لاشك فيه أن الفساد الإدارى يعود أحياناً إلى عدم تطبيق نصوص القوانين في ذلك الوقت ولأن القائمين على التطبيق قاموا هم بدورهم بالانحراف والاتجاه نحو التربح وإستغلال النفوذ فلا يمكن تطبيق هذه القوانين والتى تمنعهم من الاستمرار في الأنحراف، وهكذا فإن الفساد الإدارى هو منظومة تخريب وتدمير وإفساد في الحياة الإجتماعية والأقتصادية والسياسية كما هو اهدار للمال العام وثروات البلاد وضياع لأوقاتها وعرقلة لأداء المسئوليات.

وتشير وثائق محكمة الباب العالى إلى أن التهاون في تطبيق القوانين بصورة جيدة يؤدى إلى احتكار التجار للأسواق والسلع والبضائع وبالتالى

يرفع شأن هؤلاء بين طبقات المجتمع وهناك علاقة وثيقة بين واضعى القوانين ورجال القضاء والجهة التنفيذية المتمثلون في رجال الإدارة [٧] وكلما خضعت السلطة القضائية لرجال الإدارة (السلطة التنفيذية) كما ظهر ذلك واضحاً في فترة العصر العثمانى كلما أدى ذلك لإنتشار الفساد والمحسوبية وانعدمت الكفاءة والخبرة وظهرت أمثلة عديدة من خلال وثائق المحاكم في ذلك العصر تظهر ضعف السلطة القضائية وتبين قوة السلطة التنفيذية وأن رجال الإدارة والقائمين على حماية البلاد من المفسدين وجعلوا الحياة العامة مجرد لعب ولهو وجمع للمال، و ملئت محاكم مصر في ذلك الوقت بالآلاف من الشكاوى المقدمة من معظم الطوائف وفئات الشعب المختلفة تشكوا رجال الإدارة والقادرين على ظلمهم وما يقومون به من أعمال تخريبية وأعمال تدميرية تجاه هؤلاء الناس ولم تخلو محكمة من محاكم مصر في ذلك الوقت من شكايات يقوم أصحابها وهم بطبيعة الحال فقراء وغير قادرين على صد تلك المفاسد إلا بكتابة عرائض الشكاوى ورفعها إلى رجال القضاء الذين اشتركوا معهم في كثير من الأوقات بهذه المفاسد أما بغض الطرف عن هذه الشكاوى وإما بالإشترك الفعلى والتحريض [٨]

مظاهر الفساد الإدارى:

هناك مظاهر عديدة ومتنوعة للفساد الإدارى منها ما هو مباشر ومنها ما هو غيرمباشر على حد السواء ويمكن إجمال هذه المظاهر فيما يلى:

استغلال النفوذ:

يقصد باستغلال النفوذ قدرة بعض الناس على تحقيق مصالحها الشخصية على حساب الآخرين بالقوة والعنف وقد ظهر ذلك واضحاً في مصر خلال الحكم العثمانى، حيث استطاع رجال الحكم والإدارة استغلال نفوذهم في تحقيق مصالحهم الشخصية بالقوة واستغلال المنصب في تحقيق هذه المصالح، وقد استخدم رجال الإدارة العسكر كأداة لتحقيق هذه المصالح وتدعيم لسلطتهم على الأهالي.ورغم ما كان يفعله الملتزمون ورجال الإدارة من فرد وأتاوات وغرامات على الشعب فإن ما فعله صغار رجال الإدارة والتابعين لهم من العسكر يفوق كثيراً ما كان يفعله الملتزمون، بالإضافة إلى صغار رجال الإدارة الذين جمعوا الضرائب والأموال أضعافاً مضاعفة من أجل تحقيق الثروات الكبيرة على حساب الأهالي، فضلاً عن تحولهم من النظام الإدارى الحاكم إلى طبقة من الأغنياء وأصحاب الأراضى وأصبحت لهم عائلات كبيرة، وتميزت عائلاتهم أقتصادياً وإجتماعياً عن باقى العائلات، وقد تضخمت ممتلكاتهم على حساب هذه العائلات لتتسع الهوة بينهم.

وعلى الصعيد الآخر كان لإستيلاء رجال الادارة على الأراضي الجيدة ذات التربة الخصبة والمياه الوفيرة من ترع ومصارف وغيرها شكل من أشكال استغلال النفوذ تجاه المجتمع المصرى في ذلك الوقت متمثلاً بالذات في مناطق الريف المصرى سواء في الوجه البحرى أو الوجه القبلى ولم تخلوا نواحى مصر ونجوعها وعزبها من تدخل رجال الإدارة وتعسفهم وظلمهم تجاه الفلاحين وأصحاب الأراضى .

كما أستطاع رجال الإدارة أيضاً استغلال نفوذهم من خلال الإستيلاء على أراضى المحتسبين بالريف المصرى في بعض الفترات ومثل هذا الإستيلاء شكلاً من أشكال استغلال النفوذ، حيث توسعت أراضيهم ومنازلهم ومحاصيلهم على حساب المنحسبين، فضلاً عن تنازل بعض الأهالي وهم صغار الملاك عن أراضيهم أما بسبب كثرة الضرائب المفروضة عليهم وإما أخذت هذه الأراضى بالقوة والظلم وجاءت فترة من الفترات في العصر العثمانى أن رجال الإدارة تعهدوا فرض ضرائب وأتاوات وغرامات على الناس فترك الأهالي أراضيهم بوراً دون زراعتها لعدم مقدرتهم على دفع تلك الأموال وبالتالى استولوا عليها وضموها إلى أراضيهم وكان العسكر يساند رجال الإدارة في عمل هذه الأشياء فهم الادارة التى استخدمها رجال الإدارة والملتزمين للتعامل مع الأهالي طوال الحكم العثمانى في مصر.

ومن الجدير بالذكر أن عمليات فرض الأتاوات والغرامات على الأهالي لم تكن جميعها من جانب الملتزمين وتشددهم مع الأهالي بقدر ما كان سببها المباشر سلوكيات غالبية صغار رجال الإدارة ، والمبالغة في تنفيذ أوامر الملتزمين ، بمعنى أنهم كانوا أداة يضغط بها الملتزمين على الأهالي وأصبحت أداة الضغط هذه وسيلة استغلها أصحاب المناصب ورجال الإدارة لصالحهم بشكل أو بآخر هذا بجانب استخدام رجال الإدارة السخرة للفلاحين وتشغيلهم بأراضى الملتزمين دون أجر، وقد ساهم ذلك في ضعف قبضة الإدارة على البلاد الأمر الذى ترتب عليه إنهيار في الريف المصرى وازدياد نفوذ الملتزمين لتسخير هؤلاء الفلاحين وإستنزاف أراضيهم وطاقاتهم للعمل

بأراضى الوسايا أيضاً وتجهيزها ورعاية محاصيلها إلى تمام حصادها ودخولها في المخازن الحكومية.

وفي جانب آخر من جوانب ممارسة استغلال النفوذ، عمل بعض صغار رجال الإدارة في الريف على ظلم الأهالي في القرى والعزب والنجوع وايذائهم وتغريمهم الأموال، فضلاً عن شكواهم المستمرة ولكن دون جدوى، وقد تسلط هؤلاء الصغار من رجال الإدارة على ابناء القرى من الشباب وحبسهم ظلماً والأعتداء عليهم بالضرب أحياناً حتى يتم استغلالهم والأستفادة منهم في أراضيهم وأراضى الملتزمين وكبار رجال الإدارة وتكثر هذه الممارسات في الأوقات التى يضعف فيها الإنتاج حتى يتم استغلالهم أسوأ اسغلال(٩)

وفي محاولة من محاولات استغلال النفوذ، أثار بعض صغار رجال الإدارة الملتزمين على بعض الأهالي لابتزازهم وتغريمهم الأموال بحجة أنهم يزرعون الأراضى ولايدفعون أموالها، وعلى الجانب الآخر فعل بعض الملتزمين عكس ذلك، حيث أطلقوا العنان لصغار رجال الإدارة بالريف المصرى، وسلطوا على الأهالي في القرى وسعوا فيها فساداً .

وازدادت هذه العمليات لدرجة أن الأهالي في معظم القرى والنواحى أرسلوا خطابات للديوان العالى في القاهرة يشكون ظلم رجال الإدارة والعسكر وتعسفهم واستغلالهم بطرق متعددة وأنهم أصبحوا فقراء غير قادرين على سداد هذه المغارم التى فرضها عليهم الملتزمون وأعوانهم من صغار رجال الإدارة، فضلاً عن إستخدام القسوة والعنف في جمعها بغير وجه حق ولكن

هذه الشكايات ذهبت مع أدراج الرياح، وبعبارة أخرى أصبحت غير مجدية لأن غالبية الملتزمين لهم صلات مباشرة بالديوان العالى، بل أن بعضهم كانوا أعضاءه، فيه وبالتالى كان الرد على المتضررين وأصحاب الشكاوى من الناحية الشكلية فقط لاغير وتشير وثائق المحاكم بأن تعرض الأهالي للظلم والأستغلال لم ينتهى على حدود القرية فقط، بل يتجاوز استغلالهم حدود الأقليم التابعين له، حيث لجأ بعضهم لمطاردة أفراد بالقاهرة بحجة أنهم من فلاحى قراهم وأن عليهم أموال لم يسددوها.

ولم ينتهى دور رجال الإدارة كباراً أو صغاراً عند ظلم الأهالي، بل وصل الأمر أن أصحاب أصغر الوظائف الإدارية المعاونه للنظام الإدارى في مصر العثمانية تجرأ على الأهالي وقدم صوراً متعددة للظلم وعلى سبيل المثال تعاون مشايخ القرى والشاهد والصراف عل ابتزاز الفلاحين بحكم أميتهم وجهلهم بأمور القراءة والكتابة وعدم معرفتهم بحقوقهم، ووجد بجانب الابتزاز المالى للأفراد، نوع من الأبتزاز الزراعى أو الحقلى الممثل في تغيير بعضهم لمعالم الأراضى الزراعية وحدودها لتزداد لصالحهم على حساب الآخرين من جيرانهم، فقاموا بنقل الجسور الفاصلة وفي حالة أى معارضة تكون النتيجة الحبس والضرب العنيف الذى يخلف الكسور في الأيدى والأرجل كما جاء ذلك في أحد الوثائق حيث ذكر أحد المتضررين أن " كسر يده اليسرى ورجله اليمنى" دون أن يحرك ذلك للإدارة ساكناً (١٠)

ولم يقف استغلال رجال الإدارة عن السيطرة على الأراضى الزراعية وضمها إليهم بل أحياناً يستولى هؤلاء على محاصيل الفلاحين الفقراء وينقلونه إلى منازلهم ظلماً وعدواناً وبغير وجه حق (١١) دون النظر إلى أن

هؤلاء الفلاحين لديهم أطفال وينتظرون دخول هذا المحصول كل عام بفرحة عارمة على الرغم من صغر حجمه وضآلته بين محاصيل هؤلاء الأغنياء.

والحقيقة أن العلاقة بين صغار رجال الإدارة ورجال القضاء قد ساءت نتيجة عدم تسليم هؤلاء الخارجين على القانون واللصوص ومن ذكر اسمائهم في عمليات سرقة وسلب ونهب وقد شملت هذه الأسماء بعض رجال العسكر فكان رجال القضاء يرسلون في طلب هؤلاء ممن عليهم شكاوى من الأهالي فيتأخر رجال الإدارة في تنفيذ هذه الأوامر ويضربوا بها عرض الحائط، ليترتب عليها ضعف في النظام الإدارى، وفعل كل شخص ما يناسب مصلحته الخاصة دون النظر إلى المصالح العامة، هذا بجانب استنزاف طاقات بعض أصحاب الحرف لصالح العسكر وقضاء حوائجهم بدون مقابل ويستمر تسخير هؤلاء لفترات طويلة يتركون فيها أعمالهم الشخصية التى هى مصدر قوة أولادهم وقد يصل بعض هؤلاء أصحاب النفوذ إلى توثيق علاقتهم برجال الإدارة واستغلال هذه العلاقة في إرهاب الأهالي كسيوف سلطت على رقابهم (١٢)

الرشوة

الرشوة في مصر مفهومها حصول شخص على مقابل مادى أو معنوى نظير تسهيل هذا الشخص لأعمال غير قانونية أو شرعية ويتمثل المقابل المادى في النقود أو الأشياء العينية مثل المحاصيل أو العقارات أو الذهب أو غيرها من الأشياء أما الجانب المعنوى فيتمثل في منحه ألقاب معنوية وفخرية وتعد الرشوة، مقدمة طبيعية للتزوير وتسهيل أمور لايمكن تسهيلها أو مرورها إلا بطرق غير شرعية من خلال الرشوة وهذه الأشياء

ممثلة في تولى بعض المناصب الإدارية أو تذليل بعض العقبات في جميع قطاعات الإنتاج وما شابه ذلك أو كثيراً ما يلجأ إليها البعض لتذليل العقبات أمام طريقهم، وقد شهدت مصر في العصر العثمانى أمثله متعددة لتقاضى الرشاوى بداية من الوصول إلى كرسى الولاية في القلعة بخصوص الوالى والباشا، ومروراً بالفرق العسكرية الذين اتجهوا لأخذ الرشاوى جهاراً نهاراً [١٣] لتحقيق مصالحهم الشخصية .

وكانت الرشاوى والهدايا هى الوسيلة الرئيسية في تعيين الولاة وخاصة مصر حيث خيراتها الكثيرة والوفيرة وكلما ازدادت قيمة هذه الرشاوى والهدايا إلى الإدارة العليا في إستانبول والمتمثلة في الصدر الأعظم وأعوانه وكلما ازدادت مده بقاء الولاة في الحكم والعكس كلما بخل الولاة في إرسال هذه الرشاوى وتلك الهدايا كلما قصرت مدة حكمهم في مصر وعلى أى حال فإن الذكى الخبيث فيهم يستغل وجوده في الولاية لإرضاء الإدارة العثمانية العليا وبالتالى يكون عبئاً ثقيلاً على المصريين بكافة أشكالهم وطوائفهم حتى الفقير منهم خضع بوسيلة أو بأخرى لاستغلال رجال الإدارة له.

وعلى صعيد آخر فإن الرشوة كانت هى الأكثر انتشاراً بين شيوخ الطوائف والحرف وهى الوسيلة الرئيسية لوصول بعضهم إلى تلك الوظائف وكلما كانت الرشوة كبيرة كلما بقى شيخ الطائفة في وظيفته وهو يعرف كيف يجمع ثمن هذه الرشوة من أهل طائفته ولا يطبق هذا الأمر على كل شيوخ الطوائف فقد عرف عن البعض منهم النزاهة والشرف والأمانة لم يكونوا جميعهم بهذه الكيفية، وقد أشارت وثائق محكمة الباب العالى أن شيخ طائفة

القبقابية مرتشى وهى وسيلة استغلها البعض منهم للاطاحة بالبعض الآخر وتبين من هذه الوثيقة أن الرجل أميناً على أهل طائفته ولا يمد يده إلى الرشوة وإنما الأمر هو عبارة عن شائعة حتى يتم الإطاحة به لأن لصق تهمة الرشوة ببعض الإداريين من قبل منافسيهم كانت تطيح بهم وتضعف من نفوذهم .

وحينما بلغ قاضى محكمة الباب العالى بأن الشيخ إبراهيم بن الشيخ محمد الأنبابى أمين مخازن الغلال في بولاق مرتش ويأخذ البلص من الناس، فقد أقر البعض من طائفة "الطحانين" بأنه رجل شريف ولا يخون الأمانة ولا يقبل الرشوة ويأخذ الغلال ويقوم بتخزينها في مخازن بولاق ويعطى للتجار أثمانها دون أن يميز تاجر على آخر" (١٤).

وقد كانت الرشوة منتشرة بين المحاكم إما بين الشهود الذين يدلوا بشهادتهم وأما بين موظفي المحاكم على مختلف مسمياتهم ووظائفهم، وحينما يتم اكتشاف أمر الرشاوى سواء من الشهود أو غيرهم يتم تغزيرهم تعذيراً شرعياً وتمزق الحجة الموثقة بالادعاء في وقتها.

كما تشير احدى وثائق محكمة الباب العالى " قال بأن الشاهدين لما شهدا بالمحكمة وخرج على بابها طلباً من المدعى مبلغاً لأجل الشهادة المترتبة على الأفتياء فأمتنع، وأن من دأبهما الشهادة التى لا أصل لها وطلب من المدعى احضار البينة فأحضر رجل متسبب في بيع الدخان وسمى نفسه فألفاظ الحجة أنه تابع كتخدا أحضره وزير مصر وسئل عن ذلك فشهد اعتراف المدعى عليه، لكن تبين سوء حاله لشهاده عرض الناس وبين فسقه

لتحقيق كذبه،حيث نسب نفسه من توابع حضرة مولانا الوزير، ولم يكن ورد المولى شهادته وأمر الوزير بتأديبه وعذر ومزق الحجة المذكوره ومنع من معارضة المدعى عليه(١٥).

ويبدو أن الرشوة أيضاً كانت منتشرة بين أعوان رجال القضاء أنفسهم سواء المحضرين أو حراس المحاكم، حيث تشير وثائق محكمة الباب العالى ومحكمة قناطر السباع بأن حراس المحاكم قاموا بإخراج المساجين الخارجين على القانون والعدالة مقابل الرشاوى، كما جاء في الوثيقة " وإذا سجن أحد بسجن الشرع ويمكث بمعرفة الحاكم الشرعى الممسك بالقضية فيفرج عنه المذكور بغير معرفة الحاكم واستغاث الناس من أفعاله الذميمة واذا استمر يجبى بالمحلة جلب لهم الخراب ويتعطل حالها وكتب صحة ذلك (١٦)

خيانة الأمانة وأكل مال اليتامى

أعتقد البعض من الفقراء وأصحاب العقول البسيطة أن أصحاب المناصب الإدارية العالية ورجال الإدارة إذا اودعت الأمانات لديهم فإنهم أهل ثقة ويحافظون عليها ولم يدرى هؤلاء أن أصحاب هذه المناصب أول من خانوا الأمانة إما أمانة العمل وإما الأمانة التى تركها الناس لديهم.

وقد استغل البعض منهم جهل الأهالي وبساطتهم فأخذوا منهم الأشياء على سبيل الأمانة وباعوها ولم يردوها كالذهب والفضة، ومن ناحية أخرى فإن بعض الأهالي المتعاملين مع رجال الإدارة وأصحاب النفوذ رهنوا أشياء لديهم مثل الذهب والفضة فسمحوا لأنفسهم بيعها والإستفادة من ثمنها في

شراء أراضى زراعية وعقارات وفي حالة المطالبة بأشيائهم وتسديد ما عليهم من رهون نكروها وأنهم تسلموا مقابل هذه الرهنيات.

وعلى صعيد آخر ظهرت خيانة بعضهم للأمانة أيضاً في حالة توليهم الوصاية على ابناء بعض المتوفين، حيث أهلتهم مسئولياتهم الادارية القيام بهذا الدورفي كثير من الأوقات، وإذا ثبت عدم حسن تصرف الوالى على القاصر وأنه غير جدير بهذه الوصاية فإن المحكمة ترى ابعاده فوراً من تلك الوصاية كما جاء ذلك في كثير من وثائق محاكم الباب العالى وغيرها من المحاكم مثل محكمة دمياط ومحكمة قناطر السابع ومحاكم مصر القديمة وباب الشعرية (١٧).

أما فيما يتعلق بأكل مال اليتامى فهو ظاهرة موجودة في المجتمع المصرى عند بعض الناس وليس جميعهم إما في العصر العثماني أو في العصور الحالية وقد شهدت مصر في العصر العثماني مظاهر عديده لاكل مال اليتيم وقد سجلتها المحاكم الشرعية في الوجه البحرى والقبلى وعلى سبيل المثال استغل بعض رجال الإدارة نفوذهم للضغط على زوجات المتوفيين للتنازل عن ممتلكاتهم وأراضيهم الزراعية، ولم تتوقف الأمورعند هذا الحد، ولكن بلغت الدرجة أن بعضهم أجبر احدى زوجات ابناء أخيه المتوفي للتنازل عن ما يخصها من تركة زوجها، ما عدا صداقها وما يخص طفل رضيع لها، وربما فعل بعضهم ذلك لعدم تفتيت ثروات عائلاتهم حتى تبقى موحدة وكبيرة للتباهى بها والتفاخر بين الأهالي وهذه الظاهرة لا تزال واقعة حتى يومنا هذا في القرى والنواحى أكثر من المدن ربما لانتشار الجهل بالحقوق وربما للعصبية والمفاخرة ولكنها أشياء لا تتجاوب مع الحقيقة الشرعية.

وأشارت الوثائق المودعة بالمحاكم بأن كثير من رجال الإدارة ممن ليس عندهم ضمير أو شهامة الرجل الحر أجبروا بعض النساء على التنازل عن ممتلكات أطفالهم سواء عن طريق الزواج منهم أو عن طريق إجبارهم على أخذ هذه الأشياء والإستيلاء عليها بالقوة [١٨]

جرائم الإنتقام

اتخذ بعض رجال الإدارة طرقاً مختلفة للإنتقام من الأهالي وبعض الأفراد الذين يضايقونهم في تحقيق مصالحهم الشخصية ومكاسبهم غير المشروعة، ويتم الأنتقام في هؤلاء الأشخاص أما في أحداث حرائق أو اتلاف المزروعات أو غيرها وعادة ما يتم ذلك في الليل وقد شجع هؤلاء على هذه الأفعال غياب القانون وعدم تطبيق العقوبات الرادعة والتت تحدث من بطش وانتقام هؤلاء حيث يكفي القضاء تسجيل هذه الواقعات دون التحقيق فيها وذلك لمدى قرب رجال القضاء في ذلك برجال الإدارة، وفي بعض الأوقات تم فيها إدانة البعض منهم، ولكن العقوبة تقوم على رد ما سلبوه أو أخذوا قيمته دون عقاب يقع عليهم وهذا يعنى أن هناك ضحايا يدمرون ومسئولون لا يحاسبون وفي حالة وقوع غرامة على المتعدى فإنها تكون رمزية جداً لا تتناسب مع حجم الحدث الذى قام به هؤلاء،وعادة ما يتم ذلك عن طريق الوساطة بين جماعة المسلمين من أهل الخير والعدل وقد ظهر ذلك من خلال وثائق محكمة الدقهلية وغيرها من محاكم مصر في ذلك الوقت، فعلى سبيل المثال " قام محمد حويل شيخ منيه الفرقا ومعه أقاربه بالتعد عل بلدة خالية وبشاة بالدقهلية ومعهم الأسلحة والمثقلات ونزلوا بجزيرة طلخا المزروعة بطيخ وخيار وأوقعوا الضرب بأهلها وأتلفوا زرعها ونهبوا جانب منه وتم كتابة ذلك ضبطاً للواقع (١٩)

وامتدت مظاهر الأنتقام من جانب رجال الإدارة لتشمل القرى والمدن في وقت واحد، وقد ذكرت احد الوثائق بأن رجال الإدارة امتدت أيديهم العابسة إلى القاهرة نفسها وأشارت محكمة دمياط بأن مشايخ العادلية بالتعاون مع أحمد داود أحد مقدمى الدرك بدمياط قاموا بحرق وتدمير المحاصيل الزراعية وسرقتها في القرى والنواحى التابعة لدمياط (٢٠)

الفرد والإتاوات

أصبح تولى المناصب في مصر العثمانية يأتى عن طريق تقديم الرشاوى والوساطة والمحسوبية، وغالباً ما يكون الوصول إلى هذه المناصب إلا ببذل المال الوفير، ومما لا شك فيه أن انتشار هذه الظاهرة أتاح الفرصة لعديمى الكفاءة والخبرة ليتولوا مناصب هامة غير جديرين بها ولا يستحقونها وبالتالى انعكس ذلك على نشاط الأهالي وتعويض ما يدفعونه على حساب الأهالي وعلى حساب قوة أسرهم وأولادهم ويتمثل هذا التعويض في شكل فرد وأتاوات سواء بالريف أو المدينة على حد السواء وقد بلغت قيمة هذه الأتاوات السنوية في بعض الأوقات إل حوالى ١٠٠٠٠ نصف فضة كما حدث في قرية منيه النصارى التابعة لمديرية الدقهلية، وتكشف المصادر إلى أن هذه الأتاوات وتلك الغرامات ساهمت في تحويل بعض طوائف المجتمع من الحالة الميسورة إلى الحالة الفقيرة نتيجة هذه الممارسات، وعلى النقيض فإن البعض من رجال الإدارة أغتنوا غناءاً فاحش نتيجة أيضاً هذه العمليات وكان ذلك كله على حساب الضعفاء من الأهالي [٢١]

ومن أهم مظاهر هذا الفساد قيام بعض الأفراد والعسكر بالسلب والنهب وفرض الأتاوات على التجار في الأسواق وعلى الفلاحين في النواحى والقرى وأكد الجبرتى ذلك من خلال الأحداث التى وقعت في عام ١١٩٧هـ/ ١٧٨٣م فيقول " قصر النيل وانهبط بسرعة فشرقت الأراضى القبلية والبحرية وعزت الغلال بسبب ذلك وبسبب نهب الأمراء وانقطاع الوارد من الجهة القبلية وارتفعت الأسعار واشتد جوع الفقراء[٢٢] وتكررت هذه الأحداث أيضاً في عام ١١٩٨ هـ / ١٧٨٤م، حيث يذكر الجبرتى أن المظالم كثرت وأرتفع أصوات المظلومين والضعفاء فيقول" وانتشر أتباعهم لجلب الأموال من القرى والبلدان وأحداث أنواع المظالم والفردة حتى أهلكوا الفلاحين وضاق ذرعهم واشتد كربهم وطفشوامن بلادهم " [٢٣]

وهناك أسباب أخرى تتعلق بعدم أهتمام الولاة بأوضاع الريف المصرى وترك مثل هذه الأمور للملتزمين والذين ترك الأمر لهم أيضاً للصيارفة النصارى، الذين غيوا في البلاد كأنهم أصحابها ولم يراعوا فيها الأمانة أو الضمير، وهناك بعض الوثائق التى تشير إلى عبس الصيارفة النصارى بالريف "في جمع الفرد والأموال ونشر أوراق بذلك، ونزلوا في البلاد يحبسون ويضربون مثل الحكام" وبالتالى أهملت الإدارة أحوال الريف وذلك على حساب المدينة [٢٤]

أما فيما يتعلق بجانب الفرق العسكرية فإن الحملات التى أرسلتها الإدارة في بعض الفترات لتأديب البدو المتمردين في المناطق الشمالية والجنوبية من الديارالمصرية، كانت تحصل على احتياجاتها الغذائية واحتياجات خيولهم على السواء من أهالى القرى والنواحى القريبة من تمرد

العربان، وبالإضافة إلى أخذهم اعداد من الخيول والجمال من هؤلاء الأهالي بحجة استخدامها في القضاء على العربان، ولم تكتفي الإدارة بهذه الأشياء وإنما أحدثت الخراب والدمار في كل القرى والنواحى القريبة من هجمات العربان، سواء على صعيد الوجه البحرى أو الوجه القبلى، لأن تمرد العربان في تلك الفترة، خاصة القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، كانت كثيرة ووصفت بالوحشية واعتمدت على السلب والنهب من محاصيل وأجران ومزارع القرى القريبة منهم واستغلت الإدارة هذه الفرصة وعملت ما عمله العربان وأكثر من تخريب وتدمير في الزروع القائمة بالأراضى والمحصوده بالأجران، وينهبون جميع ما تصل إليه أيديهم لاسيما أثناء فترة الحصاد بالذات، وربما يرجع سبب ذلك إلى اعتقاد العسكر الخاطئ بأن بعض الأهالي يساعدون العربان، ضد الإدارة لظلمها لهم، وهكذا وجد أهالى القرى أنفسهم بين شقى الرحي البدو من ناحية والعسكر من ناحية أخرى (٢٥)

وعلى جانب الإدارة نفسه، تركت الإدارة نفسها لقوة الملتزمين، حيث بعدت عنها الرقابة والمتابعة فعاش الملتزمين بالقوة ونشروا الفساد واستغلوا وظائفهم في جمع المال الوفير وأصبحوا من كبار الملاك في العصر العثمانى وأصبح لديهم أبعاديات ووسايا لم يقدر على جمعها الولاة أنفسهم، كما أتيح لهم فرصة ممارسة الحكم التعسفي على رعايا القرى النواحى التى تقع تحت التزامهم وكثيراً ما كان الملتزمون يتركون إدارة التزامهم لعدد من الوكلاء فيجد أهالى القرى أنهم تحت نير هائل من جامعى الضرائب(٢٦)

وكان للضرائب غير الرسمية مثل "ضريبة الطلبة " التي فرضها العسكر من السباهية على القرى [٢٧] أثراً خطيراً على تردى الأوضاع في مصر العثمانية وأخذت هذه الضرائب نظير لقاء ابلاغهم الأوامر الإدارية، التى لم تكن سوى مزاعم باطلة تسببت في إضعاف الفلاحين وتخريب القرى وتعطيل الأموال والمصالح، حيث فاقت هذه الضريبة المال الميرى نفسه.

وقد كثرت الضرائب الغير رسمية، التى اثقلت كاهل الأهالي لدرجة أنها أستوعبت معظم المحاصيل الزراعية مثل " ضريبة العونة" "وضريبة الحماية" وغير ذلك، ورغم وجود بعض الشكاوى المرفوعة من الأهالي إلى الديوان العام والمحاكم إلا أن ذلك، لم يكن مجدياً بالنسبة لديهم، حيث كان الرد عليها من الناحية الأعتبارية بضرورة النظر في الأمر، وعدم التهاون وتجنب الأهمال وعدم التعرض لهم أو أحداث حادثة أو مظلمة.

والواقع أنه لم تكن هناك رقابة فعلية تحرص على معاقبة المتجاوزين من الملتزمين وغيرهم، لسبب أن القلة التنفيذة بالأقاليم كانت هى الممثلة لفئة الملتزمين وفي بعض الأحيان يكونوا أقاربهم من الدرجة الأولى أو أصهارهم، وحيث أن الأمر كذلك فإنه من غير المتعجب أن تجد الملتزمين يوثقون بالمحاكم المغارم والإتاوات بشكل علنى [٢٨]

وكان تعامل بعض الملتزمين مع أهالى القرى على أنهم مصدر أساسى لجمع المال وأن هذه القرى خلقت من أجل دفع المال والضريبة للملتزمين ولم يأخذوا في أعتبارهم بأن معظم الأهالي في القرى فقراء لا يجدون الطعام لأولادهم في بعض الأوقات وأن معظمهم أيضاً يعمل أجيرعند

الأغنياء ولا يملكون شيئاً وأن هذه الضرائب تستغل كاهلهم وتؤثر على نشاطهم الإنتاجى [٢٩].

ومن ناحية أخرى تضامن قاضى العسكر مع أصحاب الفرق العسكرية أثناء الشراقى الكبير عام (١٦٩٣ ـ ١٦٩٥م) في تكاليف الملتزمين بدفع المال الميرى عن سنة الشراقي من الأسباب الرئيسية فقر غالبية الأهالي في الريف، حيث أدت هذه الحادثة إلى تقنين مسألة ربط الخراج على أراضى الشراقى لتصبح ظاهرة اساءت لاقتصاد الريف، حيث اعتبرتها الإدارة حجة شرعية صادرة عن شيخ الإسلام [٣١].

وفي أواخر القرن الثامن عشر، كثرت الضغوط على الأهالي في الفرد والأتاوات، فمثلاً "في عام (١١٩٦هـ ١٧٨١م) طلب ابراهيم بك أموال كثيرة وطاف بالأقاليم البحرية والقبلية وطلب الكلف وحق الطريق وغير ذلك، وتكررت هذه المطالبات أيضاً في عام (١١٩٧ هـ ـ ١٧٨٣م) حتى أثقل ذلك كاهل الأهالي" [٣٢]

واستمرت ضغوط رجال الإدارة رغم الأزمات التى حلت بالإنتاج الزراعى والحيوانى، خاصة في عام ١٢٠١ هـ ـ ١٧٨٦م) حيث قررت الإدارة فرض الفرد والأتاوات على القرى (أعلى ـ أوسط ـ أدنى) الأعلى ٢٥,٠٠٠ الأوسط ١٧,٠٠٠ الأدنى ٩,٠٠٠ نصف فضة ، هذا بخلاف ما يتبع ذلك من الكلف وحق الطريق، ويبدو أن شكاوى الأهالي مثلت ضاغطاً على الإدارة والملتزمين، حيث تم تخفيضها إلى الأعلى ٢٠,٠٠٠ الأوسط ١٥,٠٠٠ الأدنى ٥,٠٠٠ نصف فضة [٣٣]

ولم يكن موقف الأهالي الضعيف والإستسلام على طول الطريق وإنما حدثت أنواع كثيرة من المقاومة لهذا الظلم الإدارى من جانب العسكر تارة ومن جانب الملتزمين تارة أخرى ومن مظاهر المقاومة التى أجبرت الملتزمين على الخضوع الأهالى منها عدم الظلم وكشرط أساسى لعودة الأهالي لأراضيهم بعد أن تركوها بوراً وعرضه للتلف، وخاصة في أوقات القرب من الحصاد أو وقت اجراء الزراعة وفي كلتا الحالتين يتعرض الملتزمون لخسائر مادية فادحة اذ نجح الفلاحين في الإستمرارفي تلك المطالب، وبالتالى استطاع بعض الأهالي فرض إرادتهم على العسكروالملتزمين واخضاعهم لإرادتهم وتشير الوثائق بأن أهالى " بارنبوه" برشيد تركوا زراعاتهم بالناحية عرضة للتلف كوسيلة للضغط على ملتزم الناحية والذى استجاب لمطالبهم كما جاء في الوثيقة " بأن يرفع الظلم عنهم الحوادث الموجبة لذهابهم وخروجهم وترك زراعتهم ولا يعد العوايد القديمة ولا يسجن أحد من الناحية إلا بعد بيان شاكية بمعرفة مشايخ الناحية[٣٤]

ومن ناحية أخرى ظهرت ألوان مختلفة من المصادمات بين أهالى القرى من ناحية والعسكرمن ناحية أخرى، وأن كانت النتيجة النهائية على حساب تدمير القرية فمثلاً في عام (١٠٩٢هـ - ١٦٨١ م) " كان حسن أغا الجمليان [٣٥] وعساكره في تجريده فأرسل إلى ناحية السنبلاوين بالدقهلية وطلب من الناحية كلفة للعسكر فقام أهالى الناحية على من طلبوا الكلفة، فوقع بينهم فقتلوه فتم ارسال تجريدة أخرى بمعرفة عثمان باشا [٣٦] من جانب حسن أغا وعين عليها يوسف بك أميرالحج سابقاً وصحبتهم

السباهية فخربوها وهدموا سورها وأشعلوا النيران في أجرانها ثم صدر أمر بإعمارها" (٣٧)

ومن الجدير بالذكر أن كلف العسكر وحاجاتهم على القرى والنواحي، قد ازداد بشكل أثقل كاهلها، فمثلاً على كل قرية من القرى البحرية ٣٠٠٠ نصف فضة لكلف العكسر ، ويبدو أنه كلما كثر العربان على حدود النواحى والقرى، كلما ازدادت الأعباء المالية والضغوط من جانب الإدارة والعسكر على الأهالي وقد ظهر ذلك واضحاً في القرى التابعة للدلتا التى كانت تشكو دائماً الضعف في الإنتاج عدم خصوبة أراضيها ولكثرة غارات العربان عليها في كثير من الأوقات (٣٨)

ولم تكن الفرد والأتاوات مجرد نقود بل كان الملتزمون يفرضون على الأهالي أتاوات وفرد عينية مثل" السمن والجبن والزيوت العسل" وهو ما يعرف "بالبرانى" فضلاً عن تسخيرهم في أعمال حفر القنوات وإقامة الجسور على أراضيهم ومساعدتهم أيضاً بناء حظائر المواشى والمنازل وغيرها ، واستغلال مواشيهم للعمل بأوسيات وأبعاديات الملتزمين ورغم أن شكاوى الأهالي للديوان العام غالباً ما يتم الرد عليها إلا أن أداة التنفيذ كانت بأيد رجال الإدارة الملزمين بغالبية القرى وبالتالى يكتفي بتسجيل هذه الشكاوي فقط دون تطبيقها فعلياً مثلما حدث لمشايخ "سلمون القماش" بالدقهلية وهم "تجيب وعبد النبى حينما أرسلوا احتجاج للديوان على ذلك وتم رفع ذلك عنهم" .

لقد تعرض المجتمع المصرى خلال فترة الحكم العثمانى للظلم والحرمان المادى والمعنوى أما من ناحية المعيشة أو من ناحية التعليم والصحة في الوقت نفسه الذى منع فيه رجال الإدارة. والعسكر بالحياة الكريمة والثراء الفاحش وكل ذلك على حساب الأهالي الضعفاء الذين لا حول لهم ولا قوة ،لذلك وهو ليس من الحق الشرعى أو القانون فإن العديد من أفراد المجمع اتجهوا نحو أساليب أخرى لإيجاد لقمة العيش ومواكبة ضروة الحياة وصعوباتها عن طريق تقبل الرشوة والتزوير وما شابه ذلك [٣٩].

وتجدر الإشارة إلى أن الفساد الإدارى ظاهرة موجودة في عقلية رجال الإدارة ممن لا يستطيعون التصرف بما يرضيه عليهم دينهم وأصولهم الشرعية، كما يعتبر انغماس البعض في هذه الظاهرة السيئة يرجع إلى عدم مقدرتهم على مواكبة مطالب الحياة بالطرق المشروعة فيلجأون إلى الطرق المشبوهة لتحقيق أغراضهم كالتزوير والسرقة والسلب والأتاوات والفرد وغيرها من الوسائل المحرمة شرعاً.

والحق أن ظاهرة الفساد في العصر لم تكن وليدة مجئ العثمانيين وإنما ترجع إلى أسباب وعوامل نفسية واجتماعية وإقتصادية سابقة [٤٠]

وسائل التصدى للفساد الإدارى

هناك عوامل عديدة يمكن استخدامها في معاقبة المفسدين خاصة وأن هذه الظاهرة السيئة، قد تؤدى إلى هلاك المجتمع وضياعه من الناحية الاقتصادية والسياسية والإجتماعية ومن أهم هذه العوامل.

المحاسبة: وهو خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب الإدارية العالية للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية وذلك عن نتائج أعمالهم طوال مده وجودهم في تلك الوظائف، ومعنى ذلك أيضاً أن يكون رجال الإدارة مسئولين أمام رؤسائهم ، الذين يكونون مسئولين هم بدورهم أمام كبارر جال الإدارة التى تولى الرقابة على أعمالهم . هناك بعض الوثائق من محكمة الباب العالى تشير إلى محاسبة المقصرين والفاسدين في وظائفهم ولكن هذه المحاسبة ضعيفة مقارنة بما يقترفوه هؤلاء الموظفين في حق الأهالي(٤١)

المساءلة: هى واجب المسئولين عن الوظائف العامة المعينين فيها وتقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاحهم في تنفيذها، وهذا حق طبيعى للإدارة في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمالهم يتم التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع القوانين وطبيعة مهامهم وهو ما يشكل أساساً لاستمرار إكسابهم للشرعية والدعم من الإدارة والأهالي على حد السواء .

النزاهة: وهى ما يتعلق بقيمة الصدق والأخلاص في مهنة العمل بجانب الأمانة في أداء هذا العمل كما حث عليها الإسلام في كثير من مواضع القرآن والسنة وهو أكثر الأديان معرفة بنفسية البشر وكيفية معالجتها ولذلك نجده قد استخدم أسلوبين لمعالجة ذلك الفساد وهو أسلوب الترغيب والترهيب.

أما الترغيب فهو وسيلة تقوم على الأخذ بيد الصغار في الإدارة من خلال تعليمهم ليحسنوا معرفتهم بأعمالهم وأدائها بطريقة جيدة تضمن نجاحه

وزيادة انتاجه في هذا العمل كما يتوجب من الكبار حسن معاملة رجال الإدارة الصغار معاملة حسنة بدون تمييز إلا على أساس الكفاءة وحسن الأداء.

أما بالنسبة للترهيب هو استخدام أسلوب التخويف بأنواعه المختلفة والقرارات الرادعة. ويتمثل أسلوب الترهيب في مكافحة الفساد الإدارى في مفهوم الرقابة على اداء الموظفين بهدف كشف الأخطاء وتصحيح الأنحرافات التى قد يتم في العمل.

والحقيقة أن الفساد الإدارى آفة خطيرة مهلكة وفي عدم التصدى لها تؤدى إلى هلاك المجتمع وضياع مقومات انتاجه وتدمير لكل الإمكانيات المادية للبلاد سواء المالية منها أو البشرية.

الخاتمة

يتضح مما سبق أن الفساد الإداري من الظواهر الخطيرة التى واجهت البلاد في بعض فترات الحقبة العثمانية بمصر، حيث كان آفة ينخر في الجسد ويدمر الأقتصاد عامة، كما أن تشريع القوانين وعدم تفعيلها في الحقيقة الأمر الذي يؤدي للسلب والنهب والأحتيال في وضح النهار وبأساليب ملتوية ويؤدي إلى ظهور المحسوبية والرشوة وغير ذلك.

وبين حين وآخر كثر الحديث عن أخلاقيات رجل الإدارة في المصادر وتعالت أصوات كثيرة تثير هذه المظاهر وقد تزايدت مظاهر الفساد الإدارى بشكل لافت للنظر نتيجة تراجع دور الإدارة في الرقابة بجانب المستوى الأقتصادى في بعض الفترات وظهور الفساد في جميع أنحاء البلاد ، فالفساد في مفهومة هو تخريب وإفساد يمس كل مقومات الحياة، هدر للأموال، الثروات، الأوقات، الطاقة، عرقلة أداء المسئوليات ويعد عقبة أمام التنمية والبناء، كما أنه تحطيم للأخلاق والقيم، وانحراف للسلوك القويم ، فهو تدمير للإنسان ولما يملكه.

إن الصورة لم تكن قاتمة على طول الخط، فقد كان الفساد الإدارى قليلاً جداً في الفترة المبكرة من الوجود العثماني لقوة قبضة الإدارة على البلاد، فالعلاقة وثيقة الصلة بين قوة الإدارة وتحجيم الفساد وبين ضعف الإدارة وزيادة الفساد، لذلك كان هناك استقرار اقتصادى في بداية الفترة ظهرت بوادره بوضوح خلال القرن السابع عشر، وعلى النقيض ظهرت

بوادر الفساد واضحة للعيان في النصف الثانى من القرن الثامن عشر، واتضح جلياً قبيل مجئ الحملة الفرنسية، فقد كانت آثاره وأنعكاساته خطيرة على الإستقرار السياسى والأقتصادى الذى أفتقر إليه المجتمع خلال هذه الفترة، فرجال الإدارة كشفوا النقاب عن أعمالهم غير الشرعية التى أظهروها للعيان، بل إنهم مارسوها بمختلف أنواعها جهاراً ونهاراً استغلالاً لضعف الإدارة المركزية في إتخاذ قرارات رادعة ضدهم.

المصادر والهوامش

١ــ محكمة طولون، س ١٨٧، م ٣٨٦، ص ٣١٦، ٢٦ شعبان ٩٩٨هـ / ٢٩ يونيو ١٩٥٠م، محكمة الباب العالى س ١١١، م ١٢٥٩ ، ص ٣٩٢، ٧ شعبان ١٠٣٨هـ / ١ أبريل ١٦٢٩م ،

عبد الرحمن بن حسن الجبرتى: عجائب الآثار في التراجم والأخبار ج٣، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، القاهرة ، الهيئة المصرية لكتاب (مكتبة الأسرة) ، ٢٠٠٣ ص ص ٢٣٨ ، ٢٢٤

٢ــ عبد الرحمن الجبرتى: المصدر نفسه ، ج٤ ص ٣٤٢.

٣ــ محكمة الباب العالى: س ١٦٠، م٤٥٠ ، ص ١٢٣، ١٢ شوال ٨٠٨٦هـ / ٢٩ديسمبر ١٦٧٥م عبد الرحمن الجبرتى: مصدر سابق ج٤ ص ٢٨٣.

٤ــ محكمة قناطر السباع، س ١٢٥، م ٤٣٤، ص ١٦٥، ١٢ رجب، ١٠٠٥ هـ/ ١مارس ١٥٩٧، عبد الرحمن الجبرتى: مصدر سابق ج٤ ص ٢٩٧.

٥ــ محكمة الصالحية النجمية، س ٤٤٠، ١٥١٧، ص ٢٩٢، ٢٠ شوال٩٤٣ هـ / ١ أبريل ١٥٣٧م، محكمة الباب العالى، س ٨٧، م ١١٠٨، ص ٢٥٥، ١٠ جماد أول ١٠١٦هـ/ ٢ سبتمبر ١٦٠٧م.

٦ـــ محكمة الباب العالى ، س ٩٠، ١٢١٣، ص ٢٢٩، ٥ شعبان ١٠١٧ هـ / ١٣نوفمبر ١٦٠٨م،عبد الرحمن الجبرتى: مصدر سابق ج ٣، ص ٢٦٤.

٧ـ المصدر نفسه، س ١٥٧ ، م ١٠٨٤، ص ٣٠٨، ١٥ محرم ١٠٨٥هـ / ٢٢ أبريل ١٦٧٤ م، س ١٥٩، م ١٥١ص ٥٠، ١٦ محرم ١٠٨٦هـ / ١٢ أبريل ١٦٧٥م.

٨ـــ المصدر نفسه ، س ٩٩، م ٥٤٠، ص ١٩٩، ١٥محرم ١٠٢٦هـ / ٢١٣يناير ١٦١٧م.

٩ـ رضا أسعد السيد محمد شريف: النشاط الأقتصادى لمشايخ قرى الدلتا في العصر العثمانى (٩٢٣ ـ ١٢١٣هـ) / ١٥١٧ ـ ١٧٩٨م) ، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ ، كلية الآداب ـ جامعة المنصورة ، ٢٠٨، ص ٣٣٦ ـ ٣٣٧.

١٠ـ المرجع نفسه ، ص ٣٣٨.

١١ـــ مضابط محكمة المنصورة، مضبطة ٣١، م ٤٠٧، ص ١٥٧، عام ١٢٠٥هـ / ٩٠ ـ ١٧٩١م.

١٢ـــ محكمة باب الشعرية، س ٥٩٤، م ٤٠٧، ص ١١٣، الخميس ١١ شعبان ٩٩٨هـ / ١٤ يونيو ١٥٩٠م، محكمة الباب العالى ، س ١٢٥، م ٩٩٠، ص ٣٠٩، ٢٠ ذى القعدة ١٠٥٩هـ /٢٥ نوفمبر ١٦٤٩م.

١٣ـ عبد الرحمن الجبرتى: مصدر سابق ج١ ص ص ١٧٦، ١٨٥، ٣٠٣.

١٤ـ محكمة الباب العالى س ١٦٠، م٤٥٠، ص ١٢٣، ١٢ شوال ١٠٨٦هـ / ٢٩ ديسمبر ١٦٧٥م،س ١٦١، ٣٩٠، ص ١٨ ، ١١٢ ربيع أول ١٠٨٧ هـ / ٣١ مايو ١٦٧٦م.

١٥ـ المصدر نفسه، س ١٦٣، م١٧١٢، ص ٤٣٩، ١١ جماد أول ١٠٨٨هـ / ١٢ مايو ١٦٧٧م.

١٦ـ محكمة قناطر السباع، س ١٢٤، م ١١٠٩، ص ٣٢٥، الأربعاء١٧ صفر ١٠٠٤هـ / ٢١ أكتوبر ١٥٩٥م.

١٧ـ رضا أسعد: مرجع سابق، ص ٣٢٩.

١٨ـ محكمة مصر القديمة: س ١٠٠ ، م ٦٧٢ ، ص ٣٢١، ١٠٥٤ هـ / ١٦٤٤م.

١٩ـ محكمة الباب العالى، س ١٣٣، ص ١٢١، م ٤٥١، ذى القعدة ١٠٦٦هـ / ١٧ سبتمبر ١٦٥٢.

٢٠ـ المصدر نفسه، س ١٢٩، ١٢٧١، ص ٣٥١، ٧ربيع الأول ١٠٦٢ هـ / ١٧ فبراير ١٦٥٢م.

٢١ـ محكمة دمياط، س ٢٤٦، م ٧١، ص ٨٤، ٤ شعبان ١١٦٩ هـ / الثلاثاء ٤ مايو ١٧٥٦م، رضا أسعد: مرجع سابق ، ص ٣٣٩.

٢٢ـ رضا أسعد: مرجع سابق ، ص ٣٤٠.

٢٣ـ محكمة الدقهلية، س ١١،م ٣١٢، ص ١٢٣، ١٩ شوال ١١٠٦ هـ / الخميس ٢ يونية ١٦٩٥م، رضا أسعد: مرجع سابق ، ص ٣٢٨.

٢٤ـ محكمة دمياط، س ٢٥٤، م ٣٨٢، ص ٢٨٥، ١١ ربيع أول ١١٧٥ هـ / السبت ١٠ أكتوبر ١٧٦١.

٢٥ـ محكمة دمياط، س ٦٧، م٥، ص ٤ ، ٦ رمضان ١٠٣١هـ / ١٥ يولية ١٦٢٢م، محكمة الدقهلية، س ٣، م ٩١٢، ص ٢٩٦، ١٩ جماد آخر١٠٦٦هـ / الجمعة ١٤ أبريل١٦٥٦م، محكمة قناطر السباع، من ١٣٢، م ١٤١، ص ٦١، ١٧رمضان ١٠٥٩ هـ / الجمعة ٢٤سبمبر ١٦٤٩م.

٢٦ـ عبد الرحمن الجبرتى: مصدر سابق ج ٣ ، ص ١٠٧.

٢٧ـ المصدر نفسه ج ٣، ص ١٢٠.

٢٨ـ المصدر نفسه ج ٥، ص ٢٦، ١٨٦.

٢٩ـ إبراهيم بن أبى بكر الصوالحى العوفي: يوميات إبراهيم بن أبى بكر الصوالحى العوفي ، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن، القاهرة دار الكتاب الجامعى، ١٩٩٧، ص ٨٩.

٣٠ــ أندرية ريمون: الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر ج٢،ترجمة ناصر إبراهيم، جمال الدين، مراجعة وإشراف رؤف عباس، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥، ص ٨٥١ ــ ٨٥٢.

٣١ــ السباهية فرقة عسكرية من أهم أختصاصاتها تنظيم وإدارة شئون الريف،للمزيد أنظر: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: الريف المصرى في القرن الثامن عشر ط ٢ القاهرة، مكتبة مدبولى ، ١٩٨٦، ص ص٧١، ٧٢.

٣٢ــ محكمة الدقهلية ، س١، ٧٣٧، ص ٢٩١، ٥ جمادى خر ١٠٥٩هـ / الأربعاء ١٦ يونية ١٦٤٩م، س ٤٨، بدون رقم، ص ٢٥٠، ٣ رمضان ١١٩٧هـ / السبت ٢أغسطس ١٧٨٣م ، محمد بن أبى السرور البكر الصديقى: كشف الكربة في رفع الطلبة، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد ٢٣، ١٩٧٦، ص ٢٩٣ ــ ٢٩٣ ٢٩٤، عبد الكريم رافق: بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون (١٥١٦ ــ ١٧٨٩) ط٢ دمشق، ١٩٦٨، ص ٢٤٤. وأندرية ريمون: المصدر السابق ص ص ١٠٤ ــ ١٠٦.

٣٣ــ محكمة الباب العالى س ١٢٣، م ١٨٤، ص ٣٢، ٩ صفر ١٠٥٦ هـ / الثلاثاء ٢٧ مارس ١٦٤٦م ، قانون نامه مصر (الذى أصدره السلطان القانونى لحكم مصر) ، ترجمة وتحقيق أحمد فؤاد متولى، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٦، ص ٧١.

٣٤ــ أندرية ريمون : المصدر السابق ص ١١٠.

٣٥ــ عبد الرحمن الجبرتى: مصدر سابق ج ٣، ص ١٠٥٠.

٣٦ــ المصدر نفسه حـ٣، ١١٧٠

٣٧ ــ محكمة رشيد، س ١٠٨، م ١٥، ص ٨، ١٥ محرم ١١١٣ هـ ــ الأربعاء ٢٢ يونية ١٠٧م.

٣٨ــ أغا الجمليان بمعنى قائدهم ، و"الجمليان" نسبة لفرقه جمليان وهم المتطوعة الذين يسخدمون الجمال في تنقلاتهم ومن هنا أطلق عليهم جمليان ، أنظر : عبد الرحيم عبد الرحيم : مرجع سابق ، ص٧٢٠ .

٣٩ حاكم مصرفي الفترة من عام (١٠٩١ ــ ١٠٩٤هـ / ١٦٨٠ ــ ١٦٨٣م) ، أنظر: ليلى عبد اللطيف أحمد: الإدارة في مصر في العصر العثماني، مطبعة عين شمس، ١٩٧٨م، ص ٣٤٠.

٤٠ــ إبراهيم الصوالحى: مصدر سابق ، ص ٨٩.

٤١ــ محكمة الباب العالى ، س ١٢٣، م ٨٤ ، ص ٣٢ ، ١٠٥٦ هـ - الثلاثاء ٢٧ مارس ١٦٤٦م .